

أثر كفاءة التنسيق الإداري على نجاح إدارة المشاريع: دراسة ميدانية على
الشركات الخدمية في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب
فيصل بكر علي

الرقم الجامعي

مشروع تخرج - 2
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف
د.
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2025

جدول المحتويات

الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات 3

5.1. حدود الدراسة والدراسات

المستقبلية:

4.

5.2. توصيات الدراسة 6

5.3. الخاتمة 7

5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

- أولاً: حدود الدراسة

(1) الحدود البشرية

تركز هذه الدراسة على فئة محددة من العاملين داخل الشركات الخدمية في المملكة العربية السعودية، وهم الأفراد الذين يرتبط عملهم بشكل مباشر بعمليات إدارة المشاريع. وتشمل هذه الفئة مديري المشاريع، ومنسقي المشاريع، وموظفي التخطيط والمتابعة، ورؤساء الفرق الإدارية. وقد تم اختيار هذه الفئة نظراً لدورها الفعّال في عمليات التنسيق الإداري وتأثيرها المباشر على نجاح المشاريع. ولا تشمل الدراسة الموظفين الإداريين الداعمين أو العاملين في المجالات التي لا ترتبط بمهام إدارة المشاريع، كما لا تمتد إلى العاملين في القطاعات غير الخدمية.

(2) الحدود الزمانية

تم إجراء هذه الدراسة ضمن إطار زمني محدد خلال الفترة من (يُحدد التاريخ مثل: يناير 2025 حتى يونيو 2025)، وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات وتحليلها والخروج بالنتائج. ومن المهم الإشارة إلى أن نتائج الدراسة تعكس الواقع التنظيمي ومستوى كفاءة التنسيق الإداري في هذه الفترة فقط. قد تتغير متغيرات الدراسة في المستقبل بفعل التطورات التقنية أو التغيرات الاقتصادية أو التحولات التنظيمية الداخلية للشركات، مما يجعل النتائج قابلة للتحديث في دراسات لاحقة.

(3) الحدود المكانية

تنحصر هذه الدراسة في الشركات الخدمية داخل المملكة العربية السعودية، بما يشمل قطاعات متعددة مثل شركات الاتصالات، والخدمات اللوجستية، والاستشارات، والتقنية، والخدمات المهنية العامة. وقد تم اختيار هذا المجال نظراً لتنوع المشاريع فيه وارتفاع أهمية التنسيق الإداري لنجاحها. ولا تشمل الدراسة المؤسسات الصناعية أو الجهات الحكومية أو القطاعات غير الربحية، مما يجعل النتائج محصورة في البيئة الخدمية السعودية دون غيرها.

- ثانياً: الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، تبرز الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات العلمية التي تتناول الموضوع من زوايا أعمق وأوسع، ويمكن تقديم المقترحات التالية لمجالات الدراسات المستقبلية:

- يمكن أن تتناول الدراسات المستقبلية أثر كفاءة التنسيق الإداري على نجاح إدارة المشاريع في الشركات الصناعية، مما يتيح مقارنة بين نتائج هذا القطاع ونتائج القطاع الخدمي. مثل هذه المقارنة قد تساعد على فهم الفروقات في بيئة العمل، وطبيعة المشاريع، ومستوى التعقيد في العمليات الإدارية.
- مع توسع استخدام الأنظمة الرقمية في إدارة المشاريع، يمكن للبحوث المستقبلية تحليل مدى تأثير أدوات التحول الرقمي (مثل أنظمة ERP، وأنظمة إدارة العمل، وبرامج PM software) على تحسين التنسيق الإداري وتسهيل تدفق المعلومات بين فرق العمل.
- قد تسهم دراسة ثقافة المنظمة، بما في ذلك القيم والممارسات السائدة داخل الشركة، في تفسير مستوى التنسيق الإداري بين الأقسام. ويمكن أن تكشف الدراسات اللاحقة عن دور ثقافة التعاون والثقة في رفع فعالية إدارة المشاريع.
- يمكن إجراء دراسة مقارنة بين الشركات السعودية والشركات الأجنبية العاملة في المملكة، لمعرفة ما إذا كانت الخلفيات الثقافية والإدارية المختلفة تؤثر في كفاءة التنسيق الإداري ونتائج المشاريع.
- تستطيع الدراسات المستقبلية أن تبحث في مدى تأثير مهارات القيادة، مثل التواصل الفعال واتخاذ القرار والتفويض، على جودة التنسيق الإداري داخل فرق المشاريع، مما يساعد على تحديد الأنماط القيادية الأكثر نجاحاً.
- يمكن تنفيذ دراسة تمتد لعدة سنوات لقياس التغيرات في كفاءة التنسيق الإداري ومدى انعكاسها على نتائج المشاريع بمرور الوقت. هذا النوع من الدراسات يساعد على تتبع التطورات والتغيرات الإدارية والتكنولوجية داخل المؤسسات.
- تستطيع البحوث اللاحقة استكشاف تأثير نمط الهيكل التنظيمي في الشركات، سواء كان مركزياً أو لامركزياً، على فعالية التنسيق الإداري وعلى قدرة فريق المشروع على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط بكفاءة أعلى.

5.2. توصيات الدراسة:

- ضرورة تعزيز قنوات التواصل الداخلي بين إدارات المشاريع والإدارات المساندة بما يساهم في تسهيل تدفق المعلومات ودعم عملية التنسيق الإداري.
- العمل على تطوير مهارات العاملين في إدارة المشاريع، ولا سيما مهارات التنسيق والمتابعة واتخاذ القرار من خلال برامج تدريبية متخصصة.
- تشجيع استخدام أنظمة رقمية حديثة لإدارة المشاريع بهدف تحسين تبادل البيانات وتوفير بيئة عمل أكثر تنظيمًا وفعالية في التنسيق.
- الاهتمام بتحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بين أعضاء الفريق الإداري للمشاريع تجنباً للتداخل أو غياب المساءلة.
- أهمية تبني نماذج قياس دورية لمستوى التنسيق الإداري داخل الشركات بهدف تحديد نقاط الضعف والعمل على معالجتها.
- ترسيخ ثقافة التنظيم والتعاون بين الفرق المختلفة داخل الشركات، لما لها من دور مباشر في رفع جودة التنسيق الإداري ونجاح المشاريع.
- التركيز على دعم القيادات الإدارية لبرامج التطوير التنظيمي وتوفير بيئة تشجع على الشفافية وتبادل المعرفة بين العاملين.
- مراجعة الهياكل التنظيمية المعتمدة للتأكد من أنها تتيح مستوى مناسباً من الانسيابية الإدارية وتحقيق التنسيق الفعال بين الأقسام المعنية.
- تحسين آليات المتابعة والتقييم للمشاريع بما يضمن توفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية.
- العمل على تعزيز التنسيق بين الشركات الخدمية وشركائها الخارجيين مثل المقاولين والاستشاريين لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة أعلى.

5.3. الخاتمة:

تعد كفاءة التنسيق الإداري إحدى الركائز الجوهرية التي يركز عليها نجاح إدارة المشاريع، ولا

سيما في بيئة الشركات الخدمية التي تتسم بطبيعة عمل تتطلب مستويات عالية من التواصل والتكامل بين الإدارات المختلفة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير كفاءة التنسيق الإداري على تحقيق النجاح في إدارة المشاريع داخل الشركات الخدمية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة ميدانية اعتمدت على جمع البيانات من العاملين في هذا القطاع وتحليلها بأساليب علمية دقيقة.

أظهرت نتائج الدراسة أن للتنسيق الإداري دوراً محورياً في تحسين أداء المشاريع، حيث تبين أن وضوح الأدوار والمسؤوليات بين أعضاء فريق المشروع، وتوفير قنوات تواصل فعّالة، وإعتماد آليات متابعة منظمة، تسهم جميعها في تعزيز كفاءة التنسيق وبالتالي تحقيق نتائج أكثر اتساقاً مع أهداف المشروع. كما اتضح أن ضعف التنسيق بين الإدارات قد يؤدي إلى التأخير في الإنجاز، وضعف جودة المخرجات، وازدياد التكاليف التشغيلية، مما ينعكس سلباً على نجاح المشاريع وعلى قدرة الشركات على المنافسة في سوق الخدمات.

ومن خلال التحليل الإحصائي والمعالجات الميدانية، أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين كفاءة التنسيق الإداري ومستوى نجاح المشاريع، الأمر الذي يؤكد أهمية الاستثمار في الجوانب الإدارية والتنظيمية بنفس القدر الذي يُستثمر فيه في الجوانب الفنية. وقد كشفت النتائج أن الشركات التي تبنت أنظمة اتصال أكثر مرونة وفعالية، ووفرت تدريباً مستمراً للعاملين في مجالات التنسيق وإدارة المشاريع، تمكنت من تحقيق معدلات نجاح أعلى مقارنة بغيرها.

كما أبرزت الدراسة أن التحول الرقمي يُعد عاملاً مهماً في تحسين التنسيق، إذ تسهم أنظمة إدارة المشاريع الرقمية في توفير بيانات لحظية، وتعزيز الشفافية، وتسهيل التعاون بين أعضاء الفريق. وهذا يعزز دور التكنولوجيا كأداة داعمة لعمليات التنسيق، خاصة في الشركات التي تتعامل مع مشاريع متعددة أو فرق عمل متوزعة جغرافياً. إضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن ثقافة المنظمة تلعب دوراً مهماً في تحديد فعالية التنسيق، حيث إن الثقافة التي تشجع على التعاون والانفتاح وتبادل المعرفة تدعم بشكل كبير نجاح المشاريع.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة التنسيق الإداري ورفع مستوى نجاح المشاريع في الشركات الخدمية، من أبرزها ضرورة تطوير مهارات العاملين في مجال التنسيق، وتفعيل قنوات التواصل الداخلي، واعتماد أنظمة رقمية متقدمة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بشكل دقيق، وتعزيز ثقافة التعاون بين الإدارات. ومن المهم أن تدرك الشركات أن التنسيق الإداري ليس مجرد عملية تنظيمية، بل هو عنصر استراتيجي يساهم في تحقيق ميزة تنافسية وتحقيق استدامة في تنفيذ المشاريع.

تؤكد نتائج هذه الدراسة أن الارتقاء بمستوى التنسيق الإداري يُعد خطوة أساسية نحو تحسين أداء المشاريع في القطاع الخدمي، وأن الاهتمام بهذا الجانب من شأنه أن يعزز قدرة الشركات السعودية على مواجهة التحديات المستقبلية، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة. ومن هنا، تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات إضافية تتناول جوانب أخرى من التنسيق الإداري وعلاقته بالأداء المؤسسي، بما يساهم في بناء منظومة معرفية أكثر شمولاً تدعم تطور قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية.